

التقرير الصحفي الإلكتروني

الثلاثاء

2/10/2018 ▶

الملك يتحدث عن الطفل هاشم الكردي واقتحام رئاسة "آل البيت".. ماذا قال؟

محليات نشر: 18:28 01-10-2018 آخر تحديث: 18:28 01-10-2018



جلالة الملك عبد الله الثاني - ارشيفية

أكد جلالة الملك عبد الله الثاني، مساء الاثنين خلال لقاءه مجموعة من الاعلاميين، انه لا يوجد أحد أكبر من البلد. وشدد جلالته على انفاذ القنون على جميع الاردنيين دون استثناء ، قائلا: " إنفاذ القانون واجب على جميع المؤسسات المعنية ومن يتخاذل في ذلك ستكون مشكلته معي أنا".

وعلق جلالته على وفاة الطفل هاشم الكردي واقتحام مكتب رئيس جامعة "آل البيت"، وقال: " يوم كسروا مدرسة.. يوم طردوا رئيس جامعة.. يوم أغلقوا طرق.. ومؤخرا وفاة الطفل هاشم الكردي اللي عمره 3 سنوات. يجب وضع حد لمثل هذه الممارسات السلبية التي يرفضها المجتمع".



المصدر

عضو هيئة تدريس في "البيت" يحصل على منحة "فولبرايت"



المفروق - توفيق أبوسماقه

حصل الدكتور محمد الحذب السرحان أستاذ المحاسبة المالية في جامعة آل البيت على منحة فولبرايت للعام الأكاديمي ٢٠١٨/٢٠١٩ للقيام بأبحاث ما بعد الدكتوراة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتبر برنامج فولبرايت للمنح من أكثر البرامج عراقية وتنافسية على مستوى العالم حيث يتم اختيار المشاركين في البرنامج بناء على كفاءتهم الأكاديمية والبحثية وصفاتهم القيادية و قدرتهم في المساهمة في تطور العلم والمعرفة بما ينعكس إيجاباً على بلدانهم والعالم. و باشر الدكتور الحذب زيارته للولايات المتحدة الأمريكية كاستاذ زائر لكلية الاعمال في جامعة إلينوي في إربانا- شامبين، والتي تعتبر من أعرق الجامعات الأمريكية البحثية حيث تأسست جامعة إلينوي في إربانا- شامبين عام ١٨٦٧ وترتيبها ٥٠ على مستوى العالم حسب ترتيب التايمز العالمي للجامعات، وحصل ما يقارب ١١ من خريجها على جائزة نوبل.

و ستركز زيارة الدكتور الحدب للعمل على أبحاث تتعلق بعمليات التلاعب بالأرباح المدرجة في القوائم المالية من قبل الشركات المساهمة العامة في دراسة مقارنة تطبق على الشركات المدرجة في أسواق رأس المال في الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، بينما هنالك جانب آخر من الزيارة سيتمحور حول تعزيز العلاقات الثنائية بين جامعة آل البيت وجامعة إلينوي في المجالات البحثية والتدريسية وتبادل أعضاء الهيئة التدريسية.

وسيقوم الدكتور الحدب أيضاً بالقاء بعض المحاضرات للطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة إلينوي لتسليط الضوء على دور الأردن وإنجازاته المتقدمة في العديد من المجالات رغم شح الموارد، وأيضاً توضيح حجم الابعاء الاقتصادية التي يتكبدها الأردن حالياً نتيجة لمواقفه الأنسانية باستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين ومن مختلف الدول العربية، وضرورة قيام المجتمع الدولي بمساندة الأردن للأستمرار بهذا الدور.

و الدكتور الحدب هو أستاذ مشارك في المحاسبة المالية في قسم المحاسبة في جامعة آل البيت ويعتبر من الأساتذة المتميزين في جامعة آل البيت في المجال البحثي والتدريسي والمبادرات التطوعية، ولديه العديد من الأبحاث المنشورة في مجلات عالمية مرموقة ومحكمة. والدكتور الحدب هو أيضاً زميل باحث زائر مع المعهد المصرفي الدولي في جامعة ليدز في المملكة المتحدة للفترة من عام ٢٠١٣ ولغاية عام ٢٠١٩، و كاتب ومحلل متخصص في شؤون الأعمال والاقتصاد ولديه العديد من المقالات المنشورة في الصحف المحلية والعربية والعالمية.

يشار الى أن الدكتور الحدب حاصل على درجة الماجستير من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بتقدير جيد جداً عام ٢٠٠٦ ودرجة الدكتوراة في المحاسبة المالية من جامعة ليدز في المملكة المتحدة عام ٢٠١٣.

اتفاق ينهي أزمة مشروع دعم أجور طلبة جامعة آل البيت



المفرق - توفيق أبوسماقه

قررت هيئة تنظيم النقل البري دفع مستحقات مالكي حافلات إربد جامعة آل البيت خلال أسبوع.

و وفق الناطق الإعلامي باسم الهيئة عبلة وشاح، فقد تم الاتفاق اليوم الاثنين 1/10/2018 فيما بين الهيئة ممثلة بمديرها العام المهندس انمار الحمود و ممثلين باصات الائتلافات الأخرى على دفع جميع مستحقات الباصات خلال أسبوع تباعا.

و طلبت الهيئة من ممثلي الائتلافات عن الحافلات الناقلة للطلبة، العوده إلى برنامج الدعم كالمعتاد.

و أكدت وشاح أن غدا سوف تتم العودة إلى الدعم والتسجيل حسب ما كان متبعاً على خط آل البيت واليرموك املين من الطلاب والطالبات التعاون وخصوصاً باص السابعة الا ربع إلى إربد.

II متقدم لرئاسة " ال البيت "



المفرق – توفيق أبوسماقة

تقدم نحو (II) شخصية أكاديمية بطلبات لدى جامعة ال البيت لموقع الرئيس بعد شغور الموقع بعدم التجديد للرئيس السابق الدكتور ضياء الدين عرفة بناء على رغبته.

و اعلن مجلس أمناء جامعة آل البيت قبل أسبوع، عن فتح باب التقدم لشاغر رئيس الجامعة اعتبارا من يوم الإثنين الماضي و استمر حتى يوم أمس الأحد الموافق ٣٠ أيلول، علما أن اللجنة لن تنظر في أي طلب غير مستوف للبيانات الأساسية والتعهد.

و الشروط الواجب توفرها في مقدم الطلب لرئاسة جامعة ال البيت، تنص على أن يكون أردني الجنسية، ويحمل رتبة الأستاذية من جامعة معترف بها وفق قانون الجامعات الأردنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ ولمدة لا تقل عن خمس سنوات ولديه خبرة في الإدارة الجامعية، وأن يكون لديه إنتاج علمي متميز من المؤلفات والكتب والأبحاث المنشورة في مجلات علمية متخصصة محكمة، ويتمتع بصفات القيادة ومهارات الاتصال المجتمعي وأن يقدم خطة تبين قدرته على استقطاب التمويل الخارجي للمشاريع الجامعية ويتقن اللغتين العربية والانجليزية بطلاقة، ويفضل ان يكون قد شغل منصب عميد في إحدى الجامعات المعترف بها لمدة لا تقل عن سنتين.

"النقل البري" .. الحاضر الغائب في مشكلة حافلات "آل البيت"



المفروق - توفيق أبوسماقة

في الوقت الذي تتبادل فيه هيئة تنظيم قطاع النقل البري ووزارة المالية الاتهامات بشأن تأخر صرف مستحقات أصحاب الحافلات الناقلة لطلاب جامعة آل البيت، برزت جبهة أخرى من الخلافات بين أصحاب الحافلات والطلبة.

الخلاف الأول بين الهيئة والمالية لا يعدو كونه مثالاً في عدم التنسيق بين مؤسسات الدولة والتفرد بالقرارات وإلقاء اللوم على الآخر. فيما يبدو الخلاف الثاني بين أصحاب الحافلات والطلبة أكثر وضوحاً وشراسة؛ لأنه في الميدان وليس خلافاً يدار من وراء المكاتب وعلى الهواتف الناقلة!..

وفي التفاصيل: فإن عدم صرف مستحقات أصحاب الحافلات الناقلة لطلاب الجامعة على مدى أكثر من ثلاثة أشهر متتالية ضمن مشروع دعم أجور الطلاب في الجامعات، يضع هيئة تنظيم النقل البري على طاولة الحوار والاستفسار، التي بدورها ألقّت باللائمة على وزارة المالية.

ورغم تواصل "الرأي" مع وزارة المالية للاستفسار عن سبب التأخير بصرف مستحقات دعم أجور نقل طلبة الجامعة، فقد بدأت المكالمات وانتهت دون الحصول على إجابة مقنعة؛ ما يدل على أن هنالك حلقة مفرغة بين الهيئة والوزارة.

المهم في القضية الآن، أن الطلبة غاضبون وملاحم ذلك هو تجمعهم على شكل مسيرات داخل الحرم الجامعي وخارجه عند انتهاء الدوام، تعبيراً عن الحالة السائدة بأن أصحاب الحافلات صاروا يتقاضون منهم مبلغ (١٢٠) قرشاً بدلاً من (٦٠) قرشاً، أي الضعف. إذن الكرة تتدحرج و(الهيئة) في سبات عميق؛ فلا أمينها العام ولا الناطقة باسمها ولا حتى مكتب الهيئة في المفروق قادر على حل المشكلة أو حتى توضيح الحثيات للمعنيين وللناس.

رئيس جامعة آل البيت بالإنيابة الدكتور اسماعيل العبابنة أوضح إلى "الرأي" أن الجامعة ومن منطلق حرصها على قضايا طلبتها ومتابعتها والعمل على حلها، تواصلت مع وزارة المالية وهيئة تنظيم قطاع النقل البري لحل المشكلة القائمة بين أصحاب الحافلات والطلبة وتحصيل مستحقاتهم المقررة ضمن مشروع دعم أجور الطلبة.

وأكد أن الجامعة خطّت كتاباً للهيئة وضعتها بصورة ما يحدث في الجامعة بالنسبة لدعم أجور الطلبة وضرورة دفع مستحقات أصحاب الحافلات لحل المشكلة نهائياً، مبدياً استعدادها تزويد وسائل الإعلام بجميع المخاطبات بهذا الشأن لمزيد من الوضوح والشفافية.

يكفي.. لا أحد أكبر من البلد

طارق المومني



تشغل قضية سيادة القانون مكانة عالية في مختلف بلاد العالم التي ذهبت باتجاه التطور والإصلاح والتحديث وبناء الدولة القابلة للاستمرار، وهو ما يحرص عليه جلالة الملك عبدالله الثاني عندما يؤكد على سيادة القانون وترسيخ هيبة الدولة للمضي للأمام وبناء المستقبل الأفضل للأردنيين. ويقول بلهجة الواثق الذي يرغب أن تصل الرسالة للجميع «يكفي يعني بكفي».. القانون يجب أن يطبق على الجميع.. ولا يوجد أحد أكبر من البلد، ومصصلحة الأردن فوق كل

إعتبار.

حديث الملك الذي تناول مواضيع داخلية وإقليمية ودولية مع رؤساء تحرير صحف يومية وكتاباً صحفيين وإعلاميات، بعد زيارته القيادة العامة للقوات المسلحة ووحدات عسكرية، يأتي إيماناً من جلالته بالتواصل مع الصحفيين والإعلاميين، وأهمية الإعلام المهني المحترف، خصوصاً في هذه المرحلة، التي اختلطت فيها الأمور، واخذت الإشاعة والمعلومات المفبركة مساحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يرددها المواطن ويتبناها كأنها حقيقة ثابتة، واصبح التشكيك في كل شيء، ما يوجب على الإعلام القيام بدوره لنقل الحقيقة والمعلومة الصحيحة التي تحض الإشاعة.

هذا الحديث (حديث الملك) الذي اتسم بالصراحة والانفتاح شغلت فيه قضية سيادة القانون حيزاً كبيراً خلال اللقاء الذي أمتد لأكثر من ساعة ونصف الساعة، انطلاقاً من قناعاته ورؤيته بأن سيادة القانون مظلة تحمي المسيرة الديمقراطية وعملية الإصلاح، فضلاً عن كونها عنصراً أساسياً لإحداث التنمية وتحقيق العدالة والمساواة وتحمي حقوق المواطنين، إذا ما طبق القانون بحزم وشفافية وبدون أي تهاون أو محاباة أو حماية لحد.

علامات الغضب بدت على وجه الملك جراء الممارسات التي حصلت في الفترة الأخيرة التي تخالف القانون، وذكر بعضها، وتساءل «لوين احنا رايعين؟». من قضية إغلاق الطرق احتجاجاً على توقيف شخص خالف القانون أو آخر فاسد، إلى ما حصل في إحدى المدارس، وصولاً إلى جامعة آل البيت وما حدث بها، فضلاً عن قضية المرحوم الطفل هاشم الكردي.. وغيرها، ويستغرب عدم احترام القانون من البعض عندما يتعلق الأمر بأحد الأقارب، وهو ما يشكل نصرة للظلم، وبالتالي اخلال ببنية المجتمع، والتأثير عليه سلبياً.

التمسك بالقانون وتطبيقه باعتباره الجسر الذي ينقل لمستقبل أفضل هو ما يميز الدول الناجحة ومواطنيها.. ولا يمارس بانتقائية، ومحاباة وتردد، والمساواة أمام القانون أساس المجتمع وتقدمه.. ومن هنا كانت رسالة الملك الصريحة والواضحة الدلالة «انفاذ القانون واجب على المؤسسات المعنية ومن يتخاذل عن ذلك فإن مشكلته ستكون معي أنا».

علاقات الأردن مع دول العالم أفضل من أي وقت مضى.. فهو يحظى باحترام كبير وأمنه واستقراره هدف وغاية لتلك الدول.. وهذا نتاج جهد وعمل دؤوب قدم فيه الملك الأردن بشفافية ووضوح وصدق في الموقف ورؤية ثاقبة لقضايا المنطقة، يستمع له باهتمام بالغ، فضلاً عن كونه حامياً ومضيفاً وملاذاً لمن ضاقت به بلاده.. هذا النموذج العربي الشرق أوسطي يجب المحافظة عليه، بما يمثل من تعدد وتنوع فريد ليكون مصدراً للإزدهار وليس شعلة للفتنة والنزاعات وتصديق الإشاعات واخذها مسلمات، والتنمر على الدولة والقانون.. وما يفصل بين هذين الواقعيين غياب سيادة القانون الذي يمثل الأداة المثلى لتعزيز العدالة الاجتماعية، ويبنى احترام القانون وتعزيز مبدأ سيادته على وعي المواطن بحقوقه وواجباته بما يحقق المصلحة الوطنية.

رسالة الملك واضحة حفظاً لهيبة الدولة، وهي أقوى من أي وقت مضى وسيادة القانون أولوية توجب على الجميع التعاون، والمحاسبة يجب ان تطال من يتقاعس في هذا الاتجاه.. ولا أحد أكبر من البلد.

اشترك
غير مخصص للبيع

الرائي

يومية عربية سياسية - تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية www.alrai.com

الثلاثاء ٢٢ محرم ١٤٤٠ هـ - الموافق ٢ تشرين الأول ٢٠١٨ م - العدد ١٧٤٦٠

السنة الثامنة والأربعون - عمان - الأردن

١١ متقدماً لرئاسة «آل البيت»

واعلن مجلس أمناء جامعة آل البيت قبل أسبوع، عن فتح باب التقدم لشاعر رئيس الجامعة اعتباراً من يوم الإثنين الماضي واستمر حتى يوم أمس الأحد الموافق ٣٠ أيلول، علماً أن اللجنة لن تنظر في أي طلب غير مستوف للبيانات الأساسية والتعهد.

المضرق-توفيق أبو سماقة

تقدم نحو (١١) شخصية أكاديمية بطلبات لدى جامعة آل البيت لموقع الرئيس بعد شغور الموقع بعدم التجديد للرئيس السابق الدكتور ضياء الدين عرفة بناء على رغبته.

القانون يجب أن يطبق على الجميع بحزم ودون تردد أو محاباة ومن يتخاذل في إنفاذه مشكلته معي أنا

الملك: لا يوجد أحد أكبر من البلد

سيادة القانون وترسيخ هيبة الدولة أولوية حتى تضفي للأمام وهذه رسالة واضحة مني للجميع

عندما يتعارض تطبيق القانون مع مصالح البعض أو يطال أقرباء لهم لا يتم احترامه

يجب وضع حد للممارسات السلبية التي يرفضها المجتمع

على المسؤولين تأدية مهامهم وواجباتهم بشفافية وبن تتهاون مع أي مقصر

للإعلام دور أساسي في تقديم المعلومات والحقائق في ظل انتشار الأخبار المغتركة والإشاعات

نريد أن نحمي المجتمع ممن يحاولون إثارة الشكوك ونشر الشائعات وبت الأجزاء السلبية حتى يحصلوا على شعبية رخيصة

نحتاج إلى وجود حزبيين أو ثلاثة أحزاب تمثل مختلف الاتجاهات السياسية ولديها برامج

مواقفنا ثابتة ولم ولن تتغير وستبقى ندافع عن القضية الفلسطينية والقدس إلى الأبد



جلالته يتحدث خلال مؤتمر صحفي في عمان - يثرا

مجليات

الثلاثاء 22 محرم 1440 هـ - الموافق 2 تشرين الأول 2018م - العدد 1760

جلالته يلتقي رؤساء تحرير صحف يومية وكتابا وإعلاميات

الملك: لا أحد أكبر من البلد ومصلحة الأردن فوق كل اعتبار

إنفاذ القانون واجب دون تردد أو محاباة ومن يتخاذل ستكون مشكلته معي

أن الأوان أن يدرك الجميع أن سيادة القانون وترسيخ هيبة الدولة أولوية وهذه رسالة واضحة للجميع

يجب وضع حد للممارسات السلبية التي يرفضها المجتمع

ما نحتاجه لتطوير الحياة السياسية وجود حزبيين أو ثلاثة يمثلون مختلف الاتجاهات ولديهم برامج



جلالته يتحدث خلال اللقاء

وأكد جلالته أهمية الانفتاح والتواصل بين مؤسسات الدولة والوسائط الصحفية والإعلامية، لإيصال المعلومة الصحيحة للمواطنين، والتسليطة بالشأن المحلي والإقليمي، ودور الإعلام في التطورات التي تشهدها الأمة السورية، وجهود الحرب على الإرهاب.

وتحدث الجهور، خلال اللقاء، عن جملة من القضايا المتعلقة بالشأن المحلي والإقليمي، ودور الإعلام في التعامل مع القضايا الوطنية ونقل الرسالة المهنية بدقة وموضوعية.

كما أشادوا بالجهود التي يبذلها جلالته الملك في الدفاع عن القضية الفلسطينية والقدس، في المحافل الدولية كافة، لافتين بهذا الخصوص إلى مضامين خطاب جلالته الأخير في اجتماعات الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وقائه مع عدد من قادة الدول ورؤساء الوفود المشاركة في الاجتماعات.

وأكدوا أهمية سيادة القانون، وتوعية المواطنين بالتسويات القانونية، والمضيق على ممارسات الشائعات والتقصير في أداءهم، لافتين إلى دور الإعلام بهذا الشأن.

وختتم اللقاء رئيس الملاك الهاشمي، ومستشار جلالته الملك، مدير مكتب جلالته.

وستبقى ندافع عن القضية الفلسطينية والقدس إلى الأبد.

وأكد جلالته ضرورة استمرار المجتمع الدولي في دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، لتكثيفها من مواصلة تقديم خدماتها الإغاثية والتعليمية والصحية.

وتناول جلالته الملك، خلال حديثه، الدور الأساسي للإعلام في تقديم المعلومات والحقائق للمواطنين، في ظل انتشار الأخبار المغتركة والإشاعات التي تستهدف الأردن والثقة بمؤسساته والتي من مخزنته، لافتا إلى أهمية دور الإعلام الحيوي في التصدي لها، وكذلك في التعامل مع القضايا الوطنية.

وهي عرض حديث جلالته عن الإشاعات التي تم تداولها خلال زيارته الخاصة في شهر نونو الماضي، أشار جلالته الملك إلى أن الضخمة في الأمر أنه حتى بعد عودته إلى أرض الوطن، وصل الحد بمرور في الإشاعات إلى التشكيك بعمور لقااته وقائوا لها وموتاج قديم.

فقال جلالته الملك نريد أن نحمي المجتمع الأردني ممن يساءلون بإشارة الشكوك ونشر المعلومات وبت الأجزاء السلبية حتى يحصلوا على شعبية رخيصة على حساب مصلحة البلد، معتبرا جلالته أن هذا الاتجاهية والإساءة للأردنيين أمر مرفوض وهو خط أحمر.

والمؤسسات السياسية والاجتماعية تمتلك برامج واضحة، مبررا عن ثقافته بجيل الشباب.

وهي إشار حديث جلالته الملك عن الإدارة العامة، لنت جلالته إلى أنه لعلنا تحدثت أن لدينا مشكلة يجب التعامل معها بموضوع وحق الإدارة العامة، ما يتطلب إجراءات مدروسة حسب حجمها وأهمية وعلمية لتسيير الأمانة.

وأكد جلالته أهمية أن يقوم المسؤولون بتأدية مهامهم وواجباتهم بشفافية من أجل خدمة المواطنين، وترسيخ الاستئمان، ولن يتم التهاون مع أي مسؤول أو مؤسسة مخصرة في عملها.

وأضاف جلالته أن مقرنتنا بالمشكلة وسببنا لنحلها، لا يعني أن نذكر الإجراءات.

ومن زيارته الجمال الأخيرة إلى مدينة نيويورك والأمريكية، أشار جلالته الملك إلى أن مشاركة الأردن في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت ناجحة، لافتا جلالته إلى أنه عند لقائنا مع العديد من قادة الدول، وكان التركيز الأول فيها على القضايا التي نهم الأردن.

وهي هذا الإقرار، أكد جلالته الملك أن أولويتنا الأولى كانت وما تزال القضية الفلسطينية والقدس، وأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والديمقراطية المتكافئة.

وقال جلالته أن مواقف الأردن ثابتة ولم ولن تتغير.

عمان - يثرا

شهد جلالته الملك عبدالله الثاني على ضرورة تطبيق القانون على الجميع بحزم ودون تردد أو محاباة لكائن من كان، وقال: لا يوجد أحد أكبر من البلد.

وقال جلالته، خلال ثقائه في قصر الحسينية، أمس رؤساء تحرير صحف يومية وكتابا صحفيين وإعلاميات، إن إنفاذ القانون واجب على جميع المؤسسات المعنية، ومن يتخاذل في ذلك ستكون مشكلته معي أنا.

وأضاف جلالته تحدث كثيرا عن سيادة القانون، وأن الأوان أن يدرك الجميع أن سيادة القانون وترسيخ هيبة الدولة أولوية حتى تضفي إلى الأمام، وهذه رسالة واضحة مني للجميع.

وقال جلالته إن الجميع متفق على ضرورة محاربة الفساد والفسادية والمحسوبية، وأهمية تطبيق سيادة القانون، لكن عندما يتعارض تطبيق القانون مع مصالح البعض أو يطال أقرباء لهم لا يتم احترام القانون.

ولفت جلالته الملك في هذا الصدد، إلى أننا وللأسف، ما زلنا نراوح مكاننا، والأمر يتعاقم، لافتا جلالته إلى أن هناك حالة من الاستهواء والتهمر على بعضنا البعض وعلى الدولة.

وتابع جلالته الملك، يوم كسروا مدرسة... ويوم طردوا **مستشاري**... ويوم أغلقوا مطرف... وسؤخرا **هذه** **مجلس** **عالم** **الجزري** **الذي** **عمره** **3** **سنوات**، **عندنا** **جلالته** **على** **ضرورة** **وضع** **حد** **لمثل** **هذه** **الممارسات** **السلبية** **التي** **يرفضها** **المجتمع**.

ويهدأ الجهور، قال جلالته الملك، يعني بكني، أن تشمل الأمور التي هذا المستوى يعني أنه يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة والحازمة لتطبيق القانون على الجميع دون استثناء، لأن مصلحة الأردن فوق كل اعتبار.

وتابع جلالته الملك، أشار جلالته إلى أن ما نحتاجه في الأردن لتطوير الحياة السياسية والجزرية، هو وجود حزبيين أو ثلاثة أحزاب، تمثل مختلف الاتجاهات السياسية ولديها برامج، وتمثل الناس وقادة إلى نصل إلى مجلس النواب.

ولفت جلالته إلى أن هناك عددا من الكتل النيابية

طارق المومني

يكفي.. لا أحد أكبر من البلد

تشغل قضية سيادة القانون مكانة عالية في مختلف بلاد العالم التي ذهبت باتجاه التطور والاصلاح والتحديث وبناء الدولة القابلة للاستمرار، وهو ما يحرص عليه جلالة الملك عبدالله الثاني عندما يؤكد على سيادة القانون وترسيخ هبة الدولة للمضي للأمام وبناء المستقبل الأفضل للأردنيين. ويقول بلهجة الواثق الذي يرغب أن تصل الرسالة للجميع "يكفي يعني يكفي" .. القانون يجب أن يطبق على الجميع.. ولا يوجد أحد أكبر من البلد، ومصصلحة الأردن فوق كل إعتبار. حديث الملك الذي تناول مواضيع داخلية وإقليمية ودولية مع رؤساء تحرير صحف يومية وكتاباً صحفيين وإعلاميات، بعد زيارته القيادة العامة للقوات المسلحة ووحدات عسكرية، يأتي ايماناً من جلالته بالتواصل مع الصحفيين والإعلاميين وأهمية الاعلام المهني المحترف، خصوصاً في هذه المرحلة، التي اختلطت فيها الامور، واخذت الاشاعة والمعلومات المغيربة مساحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يرددها المواطن ويتبناها كأنها حقيقة ثابتة، واصبح التشكيك في كل شيء، ما يوجب على الاعلام القيام بدوره لنقل الحقيقة والمعلومة الصحيحة التي تدحض الاشاعة.

« ١٤ »

تتمات

يكفي.. لا أحد أكبر من البلد

تتمة المنشور على الصفحة الأولى

هذا الحديث (حديث الملك) الذي اتسم بالصراحة والافتتاح شغلت فيه قضية سيادة القانون حيناً كبيراً خلال اللقاء الذي امتد لأكثر من ساعة ونصف الساعة، انطلاقاً من قناعته ورؤيته بأن سيادة القانون مظلة تحمي المسيرة الديمقراطية وعملية الاصلاح، فضلاً عن كونها عنصراً أساسياً لإحداث التنمية وتحقيق العدالة والمساواة وتحمي حقوق المواطنين، إذا ما طبق القانون بحزم وشفافية وبدون أي تهاون أو محاباة أو حماية لاجد.

علامات الغضب يندت على وجه الملك جراء الممارسات التي حصلت في الفترة الأخيرة التي تخالف القانون، وذكر بعضها، وتسائل «تووين احنا رايعين؟» من قضية إغلاق الطرق احتجاجاً على توقيف شخص خالف القانون أو آخر فاسد، إلى ما حصل في إحدى المدارس، بوصولاً إلى جامعة آل البيت وما حدث بها، فضلاً عن قضية

المرحوم الطفل هاشم الكردي.. وغيرها، ويستغرب عدم احترام القانون من البعض عندما يتعلق الأمر بأحد الأقارب، وهو ما يشكل نصرة للظلم، وبالتالي خلال بينية المجتمع، والتأثير عليه سلبياً.

التمسك بالقانون وتطبيقه باعتباره الجسر الذي ينقل لمستقبل أفضل هو ما يميز الدول الناجحة ومواطنيها.. ولا يمارس بانتقائية، ومحاباة وتردد، والمساواة أمام القانون أساس المجتمع وتقدمه.. ومن هنا كانت رسالة الملك الصريحة والواضحة الدلالة، انفاذ القانون واجب على المؤسسات المعنية ومن يتخاذل عن ذلك فإن مشكلته ستكون معي أنا..

علاقات الأردن مع دول العالم أفضل من أي وقت مضى.. فهو يحظى باحترام كبير وأمنه واستقراره هدف وغاية لتلك الدول.. وهذا نتاج جهد وعمل دؤوب قدم فيه الملك الأردن بشفاافية ووضوح وصدق

في الموقف ورؤية ناقية لقضايا المنطقة، يستمع له باهتمام بالغ، فضلاً عن كونه حامياً ومضيفاً وملاًداً لمن ضاقت به بلاده.. هذا النموذج العربي الشرق أوسطي يجب المحافظة عليه، بما يمثل من تعدد وتنوع فريد ليكون مصدراً للإزدهار وليس شعلة للفتنة والنزاعات وتصديق الإشاعات واخذها مسلمة، والتثمر على الدولة والقانون.. وما يفصل بين هذين الواقعيين غياب سيادة القانون الذي يمثل الأداة المثلى لتعزيز العدالة الاجتماعية، وبيئتي احترام القانون وتميز مبدأ سيادته على وعي المواطن بحقوقه وواجباته بما يحقق المصلحة الوطنية.

رسالة الملك واضحة حفظا لهيبة الدولة، وهي أقوى من أي وقت مضى وسيادة القانون أولوية توجب على الجميع التعاون، والمحاسبة يجب ان تطال من يتعاس في هذا الاتجاه.. ولا أحد أكبر من البلد.

"ذبحتونا" تنتقد سياسة القبول الجامعي وتدعو لخفض رسوم الجامعات

عمان- الغد- أوصت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" بقراءة لها نتائج القبول الموحد؛ بإعادة النظر بالسياسات التعليمية، خاصة ما يتعلق بالثانوية العامة "التوجيهي"، ودراسة الرسوم الحالية للجامعات الرسمية، وتخفيضها بما يتناسب وإسكانات المواطنين.

ودعت، في تقرير موسع لها، لتحويل القبول على أنبرنامج الموازي لـ"التعليم العالي"، لتكون مسؤولة عنه مباشرة تماما، كالتحويل على التلغس، وأن لا تتجاوز رسوم تقديم طلاب الموازي 20 ديناراً لا كما هو موجود حالياً في جامعات حيث تصل إلى 100 دينار.

وطالبت بأن يكون الحد الأدنى للقبول على الموازي أقل بـ 5% من الحد الأدنى للقبول على التنافس كحد أقصى، لضبط جودة التعليم، وليكون خطوة أولى لإلغاء الموازي، إضافة لخفض نسبة مقبولي

الموازي والدولي بكل تخصص إلى 25%، وإلغاء السنة التحضيرية للكليات الطبية، وإعادة رسوم كليات طب الأسنان لسابق عهدها.

ورات الحملة أن نتائج القبول الموحد أظهرت غياب التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي، فكل منها ترمي أخطاءها على الأخرى، وفي النتيجة؛ يتحمل الطالب وولي الأمر عبء وكلفة هذه الأخطاء.

وأعتبرت أن "الأعداد الكبيرة للناجحين بالتوجيهي؛ وارتفاع المعدلات، قرار سياسي، وليس ناتجاً عن تطور في التعليم، وتحملت الجامعات الرسمية نتائج غير المدروسة" على حد قولها، مشيرة إلى أن زيادة أعداد المقبولين بالجامعات الرسمية العام الحالي بنسبة 22%.

ونفتت إلى أن الزيادة "حملت للجامعات الرسمية التي تعاني من نقص بنائها التحتية وكادرها الأكاديمي المؤهل، ما يضرب جهود رفع مستوى الجامعات

ومخرجات التعليم العالي وجودته". وقالت إن "نتائج القبول الموحد؛ أظهرت استمرار ظهور قوارق كبيرة بالحد الأدنى للقبول على التنافس والاستثناءات لأكثر من 10% بالتخصصات الأكثر رغبة".

وتكشف أرقام القبول الموحد * تجلوز المقبولين على الاستثناءات 40% من مجموع المقبولين، أي أن التنافس لا يتجاوز حاجز الـ 60%، وإذا ما أضفنا المقبولين على الموازي والدولي، فنسبتهم على التنافس تتراجع لتصل إلى 10% فقط لا غير في بعض التخصصات المرغوبة".

وحذرت ممارساتها "تشوهات في القبول الجامعي". وقالت "الجامعات الرسمية تلتف على عدم رفع رسوم التلغس، باستحداثها سنوياً تخصصات جديدة، لوضع رسوم مرتفعة عليها، والتخلص من التخصصات ذات الرسوم القديمة".

ودعت إلى شمول الجامعة الألمانية الأردنية بقائمة القبول الموحد رغم أنها

جامعة رسمية، وأشارت الحملة لـ"ارتفاع عدد المقبولين بكليات الطب من 736 طلباً العام 2005، ليصبح 2216 العام 2016، بنسبة زيادة 200%، وارتفع عدد الجامعات التي تدرس الطب من 3 لتصبح 6 جامعات لذات الفترة وفي ظل ارتفاع كلفة دراسة الطب بالجامعات الرسمية والكلفة البالغة المتوقعة لدراستها في الجامعات الخاصة، فإن "هنالك خشية حقيقية من الآثار الكارثية لذلك على أخلاقيات المهنة ورمزيتها كمهنة إنسانية".

وانتقدت اعتماد السنة التحضيرية للطب وطب الأسنان بجامعة الأردن والعلوم والتكنولوجيا، معتبرة أنه "أخطر ما في التعديلات على القبول الجامعي"، و"الهدف الأساسي منها إلغاء 'التوجيهي' كمعيار وحيد للقبول الجامعي، ومدخل لرفع الرسوم الجامعية، والانتفاف على قرار عدم رفع رسوم التنافس".



كف يد 7 من مقتحمي مكتب رئاسة جامعة آل البيت



عمون- قرر رئيس جامعة آل البيت بالوكالة الدكتور إسماعيل عباينة، اليوم، كف يد 7 موظفين في الجامعة عن العمل على خلفية قضية اقتحام مكتب رئيس الجامعة الأسبق الدكتور ضياء الدين عرفة.

وبحسب كتاب حصلت رسمي يظهر أنه وبالإشارة إلى أحكام المادة 60 من قانون الموظفين في جامعة آل البيت رقم '13' للعام 2003 تقرر كف يد الموظفين عن العمل اعتباراً من اليوم الأحد.

وكان أقدم العشرات من العاملين في جامعة آل البيت مطلع الشهر الحالي على اقتحام مكتب رئيس الجامعة الأسبق الدكتور ضياء الدين عرفة، تعبيراً عن رفضهم لقرار مجلس الأمناء بإعادة تسميته رئيساً للجامعة في حينها.

وكان الدكتور عرفة تنازل عن حقه الشخصي في القضية التي أقامها ضد 38 إداريا وعضو هيئة تدريس في الجامعة على خلفية قيامهم باقتحام مكتبه، فيما أكد حق الجامعة في التمسك بحقها بحفظ هيبتها كمؤسسة تعليمية وعامة لها كرامتها. (الغد)